جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

فرقة البحث prfu " الحماية الجزائية للتعاملات الإلكترونية في ظل الأنظمة القانونية المقارنة" بالتنسيق

مع مخبر القانون العقاري والبيئة

تنظـــم ملتـــقى وطـــني افـــتراضـــي موسوم بـ:

الإثبات في التعاملات الإلكترونية

—بين الإطلاق والتقييد—

يوم 06جوان 2022

الهيئة المشرفة على الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني: أ.د يعقوبي بلعباس

مدير جامعة مستغانم

المشرف العام للملتقى الوطني: أ.د عباسة الطاهر

عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

منسق الملتقى الوطني: أ.د زهدور كوثر

رئيسة الملتقى: د. بوكـــــر رشيـــــدة

رئيسة مشروع PRFU

"الحماية الجزائية للتعاملات الإلكترونية في ظل الأنظمة القانونية المقارنة"

رئيس اللجنة العلمية: د. بـــــوزيد خالد

رئيس اللجنة التنظيمية: د. وافي حاجة

إشـــــكالية الملتقى

مما لاشك فيه ان ثورة المعلومات التي كانت السمة البارزة للقرن العشرين نتج عنها تطورا غير مسبوق في وسائل الإتصال، ولايخفى على أحد الدور الذي بدأت تلعبه الأنترنت في تغيير الكثير من نمط المجالات الحياتية العملية من النمط اليدوي(المادي) إلى النمط التكنولوجي(اللامادي). أي ذلك الحيز الإفتراضي (نظام التخزين-نظام التراسل) المتحرر بطبيعته من مقتضيات التوطين الجغرافي او التركيز المادي، الذي يعتمد على رقمنة المعلومات وفقا لطريقة ثنائية تعتمد على رقمي صفر وواحد، وذلك نظرا للتيسيرات الهائلة التي قدمتها بما توفره من تفاعل لحظي وتقريب المسافات وعدم تقيدها بالحدود الجغرافية بين الدول ، وإختزال للزمن وإمكانية التعامل عن بعد دون ضرورة التنقل والتخاطب المباشر وحتى التعرف على الطرف المقابل، هذا التغيير الذي أعاد هيكلة التعاملات القانونية خصوصا لتتبنى أشكالا وطرائق جديدة تنسجم مع شيوع التكنولوجيا، ليتوج بظهور ما يسمى بالتعاملات الإلكترونية التي أصبحت مطلبا هاما نظرا لما يوفره هذا النوع من التعاملات لأطرافها العديد من الخصائص المرتكزة بشكل أساسي على الطبيعة التقنية للوسط الذي تجري فيه.

إلا أن الإنتقال من مرحلة التعامل الورقي إلى الرقمنة، فتح باب الجدل على مصرعيه حول صحة هذه التعاملات الإلكترونية، وطرح على مستوى الإثبات عموما مسالة مدى حجية وموثوقية الأدلة الرقمية، فإدا كان التعامل التقليدي يحظى بنظام قانوني ثابت، فإن التعاملات الإلكترونية و قواعد إثباتها لا تحظى بهدا القدر من الثبات حيث يبدو من الواضح أن القواعد التقليدية الموضوعة في ظل ثقافة الورق لم تعد قادرة بمفردها على الوفاء بعصر المعلوماتية، هدا من جهة.

ومن جهة ثانية، فإن إزدهار هدا النوع من المعاملات يتوقف على جريانها في وسط قانوني يكفل الأمن لها و يحمي حقوق وحريات أطرافها بسياج من الحماية في ضوء الممارسات غير المشروعة التي يمكن أن تتعرض لها، إلا أن كشف ستر هدا النوع من الجرائم يحتاج إلى طرق الكترونية تتناسب مع خصوصيتها، ألا أن الأدلة الرقمية لها سمات محددة خلقت صعوبات انقصت من قيمتها ونسية الإعتماد عليها في الإثبات ان لم يتم ايجاد حلول بشانها، ولايحتاج التعامل مع تلك التحديات إلى قانون لتحديد الإجراءات التي يتم اتباعها بشانها في الجرائم المستهدفة التعاملات الإلكترونية فحسب ،

بل يمتد ايضا إلى وضع ما يشبه بروتوكولات لضمان الجودة المستخدمة في مجال الدليل الرقمي.

ومن هنا تبرز اشكالية هدا الملتقى العلمي في البحث في النظام القانوني و القضائي القائم حول مدى إقراره للتعاملات الإلكترونية، و بيان مدى موثوقية الأدلة الرقمية و صلاحيتها وقوتها الثبوتية في مجال التعاملات الإلكترونية ؟

المحاور الأساسية للملتقى

على ضوء ماسبق، و لغرض فتح نقاش بناء حول مسالة الملتقى، تكون محاوره المقترحة كالتالي:

<u>المحور الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتعاملات الإلكترونية</u>

مفهوم التعامل الإلكتروني وضرورته، شروط التعامل الإلكتروني،

أنواع التعامل الإلكتروني، تطور التعامل الإلكتروني، وسائل الإتصال الإلكترونية...

التنظيم القانوني للتعامل الإلكتروني: المجهودات الدولية، التشريعات الوطنية

<u>المحور الثاني: الإثبات في التعاملات الإلكترونية بين الإطلاق والتقييد في المواد التجارية والمدنية والمصرفية</u>

حجية عناصر دليل الإثبات الإلكتروني: حجية الكتابة الإلكترونية، حجية التوقيع الإلكتروني....

دور المحرر الإلكتروني و حجيته ومكانته في الإثبات

مدى سلطة القاضي التقديرية في ادلة الإثبات الإلكتروني في المواد المدنية و التجارية و المصرفية

<u>المحور الثالث: الإثبات في التعاملات الإلكترونية بين الإطلاق و التقييد في المواد الجزائية</u>

الدليل التقليدي و الدليل الرقمي،

القواعد الإجرائية الخاصة باستخلاص الدليل الرقمي

الخبرة التقنية في ضوء قاعدة القاضي خبير الخبراء

المبادي الأساسية للقبول بالدليل الرقمي امام القضاء الجزائي

دور القاضي الجنائي في قبول الدليل الرقمي ومدى حريته في دلك

القوة الثبوتية للدليل الرقمي في المواد المدنية اللازمة للفصل في الدعوى الجزائية...

<u>المحور الرابع: التحديات التي تواجه الإثبات الإلكتروني في ميدان التعاملات الإلكترونية ومتطلبات النظام القانوني لتجاوزها</u>

أعضاء اللجنة العلمية

1- من داخل الجامعة:

أ.د/ عباسة الطاهر أ.د/ مزيان محمد الأمين/ أ.د حيتالة معمر /أ.د بقنيش عثمان/ أ.د قماري نضرة/أ.د ساجي علام /أ.د. زهدور كوثر /أ.د. فنينخ عبد القادر/ أ.د بلعبدون عواد/أ.د. ماموني فاطمة/ د. حميدة نادية/ د. محمد كريم نور الدين/ د/ بوكر رشيدة /د.عيساني رفيقة / د. وافي حاجة / د. بن عديدة نبيل / د. بنور سعاد/ لطروش امينة د. بن قطاط خديجة/ د. ا ايت بن اعمر غنية /د. يوسفي محمد /د. بلباي اكرام/ / د.بن عبو عفيف/

2-من خارج الجامعة:

أ.د/ زهدور سهلي – جامعة وهران 02-

د/بن سعيد صبرينة- المركز الجامعي بريكة.

د/ زهدور أشواق –جامعة وهران 02-

د بن عزوز ربيعة- جامعة تلمسان.

د. كامل سمية-جامعة أدرار.

د. عيسى زهية -جامعة بومرداس

د. بوترعة سهيلة- جامعة البويرة

أعضاء اللجنة التنظيمسة

د.بوكر شيـــدة

د. بوزيـــد خـالد

د. قطاوي امال

د. بن عبو عفيف

الأستادة بوخدمي فادية

ط.د عباسة شارف

شروط ومواعيد المشاركة:

*ان يكون البحث في أحد محاور الملتقى، وان يتصف بالجدية ويكون تناوله للموضوع متسما بالأصالة العلمية،

*إستعمال خط SAKKAL LAJALA للغة العربية حجم 14مع تهميش بنفس الخط بحجم 12، أما إذا كان البحث بلغة أجنبية (فرنسية، إنجليزية) فتحرر المداخلة بخط TIMES NEW ROMANخجم 12،

والا يزيد البحث عن 20 صفحة ولايقل عن 10 صفحات.

*لايمكن أن يكون أكثر من متدخلين في مداخلة واحدة

اخر اجل لإرسال ملخص المداخلة: 2022/04/20

أجال الرد على الملخصات المقبولة/2022/04/25

أخر أجل لإرسال المداخلة كاملة .2022/05/15

تاريخ إنعقاد الملتقى: 2022/06/06

ملاحظة: تختار المداخلات دات القيمة من أجل نشرها في كتاب جماعي.

البريد الإلكتروني للملتقى:

rachida.bouker@univ-mosta.dz

إستمارة المشاركة:

الإسم واللقب:.....

الدرجة العلمية:.....

المؤسسة الجامعية:.....

رقم الهاتف:.....

البريد الإلكتروني:.....

عنوان المداخلة:.....

محور المداخلة:.....